أكدوا أنه كان ومازال أحد الأسباب الرئيسية لنجاح البلاد في تجاوز الكثير من الأزمات

نواب : الدستور الكويتي هو ملاذنا الآمن و الضمانة الحقيقية لحماية شعبنا

الظفيري : إصدار الدستور تعبير حقيقي عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معا تحت مظلة الشورى الديمقراطية

منصور الظفيري

فيصل الكندري

عبدالله الطريجي

الطريجي : أحكامه جاءت لترسيخ الأسس والثوابت التي سارت عليها الكويت من حيث الاعتماد على أسس الشورى والديموقراطية

الشايع : كل الأحداث التي مرت في تاريخ البلاد و المنطقة أكدت أن دستورنا كان بمثابة صمام الأمان لنا

الكندري : التقلبات السياسية التي دارت حول البلاد لم تغير من نهج البلاد الديموقراطي

فيصل الشايع

عبد الصمد : الدستور الكويتي «كنز» فهو سابق لوقته ويتضمن الكثير من الصلاحيات التي لايدركها الكثيرون

عدنان عبدالصمد

من نوفمبر من العام 1963 في عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبد الله السالم لنجدد نحن الكويتيون البيعة لأسرة آل الصباح ونجدد التزامنا بأحكام الدستور باعتباره الوثيقة الكبرى في حياة الكويتيين والتي تنظم العلاقة بين السلطات الثلاث .

وقال الطريجي " نستذكر في هذا المقام بكل العرفان والتقدير كل الرجال الذين كان لهم بعد الله الفضل في وجود هذا الدستور والحفاظ عليه رغم كل ما مر بنا من محطات ومشاكل وأزمات ظل بها الدستور مرجعا لنا وجدد الكويتيون تمسكهم به ليتجاوزوا المحن التي مرت عليهم .

واشاد الطريجي بجهود الآباء المؤسسين الجبارة للوصول إلى هذا الدستور بالحكمة والتشاور وإبداء الراي والرأي الآخر مما مهد الطريق لدستور ارتضاه الجميع مشددا على ضرورة الحفاظ عليه لاستكمال ما اسسه الرجال الأوائل الذين لن ننسى ما قاموا به .

وذكر الطريجي أن احكام الدستور جاءت لترسيخ الاسس والثوابت التي سارت عليها الكويت منذ نشأتها من حيث الاعتماد في حياتهم وتصرفاتهم على اسس الشورى والديموقراطية النيابية.

واذا كان الدستور تضمن الآلية اللازمة لتعديل بعض احكامه إلا انه اكد ان مبادئ الحرية والمساواة لا يجوز اقتراح تنقيحها ما لم يكن ذلك لمزيد من ضمانات الحرية والمساواة وهو ما كان من المبادئ التي لم يختلف عليها احد في الكويت إذ لا يمكن الإنتقاص من الحقوق المكتسبة التي ضمنها الدستور وتحت اي ظرف من الظروف .

ونوه الطريجي بحرص الدستور على إضفاء الهوية العربية والإسلامية في العديد من مواده الأمر الذي يؤكد حرص الآباء والمؤسسين على أن تكون الكويت قاعلة في محيطها العربي والإسلامي والدولي ، وهو ما كان له أكبر الأثر في تبوء الكويت مكانة مرموقة على المستويات كافة .

واكد النائب فيصل فهد الشايع ان الدستور الكويتي هو ملاذنا الآمن و الضمانة الحقيقيه لحماية شعبنا معتبرا ان كل الاحداث التي مرت في تاريخ البلاد و المنطقة اكدت أن دستورنا كان بمثابة صمام الامان لنا ككويتيين كونه الوثيقة التي أجمع عليها الجميع وساهمت في نقل الكويت الى دولة ديمقراطية يحكمها الدستور ومؤسساته .

ولمن الشايع بمناسبة مرور 53 عاما على صدور الدستور جهود رجالات الكويت الاوائل الذين كانت لهم الفضل الكبير في صياغة الدستور برؤيتهم المستقبلية ونظرتهم البعيدة التي ادت الى الانتقال الكويت الى دولة حديثة شهدت محطات ديمقراطية واسعة و وضعت الكويت في مكان يليق بها في مقدمة الدول .

و أختتم الشايع تصريحه بدعوة الجميع بالتمسك بذلك الانجاز الحضاري الذي يميزنا عن الكثير من الدول و ان نسعى جميعا الى تصحيح المسار بإصدار قوانين دستورية تصحح الاختلالات في بعض الجوانب قائلا ان الدفاع عن الدستور و احترامه واجب و على الجميع ان يدرك انه مظلتنا التي تحمينا بعد الحق سبحانه وتعالى كونه لمرة العقد الاجتماعي الذي ارتضيناه في العيش معا تحت مظلة الديمقراطية وبناء دولة القانون.

كما وصف النائب عدنان عبدالصمد الدستور الكويتي لمن يحسن التعامل "بالكنز" فهو سابق لوقته ويتضمن الكثير من الصلاحيات التي لايدركها الكثيرين مؤكدا بالوقت ذاته ان ماسبق لايعني ان الدستور مثالي وليس بحاجة الى تطوير .

وقال عبدالصمد بمناسبة مرور الذكرى الثانية وخمسون على صدور الدستور الكويتي ان مواد الدستور بحاجة الى تطوير وتعديل خاصة ما يتعلق بتصويت الوزراء وعدد النواب الذي يحتاج الى زيادة مشيرا الى ان الدستور الحالي يعتبر من الدساتير الجامدة .

واوضح عبدالصمد ان تعديل مواد الدستور تحتاج الى ارادتي المجلس بثلثي الاعضاء وارادة صاحب السمو امير البلاد لذلك يعد من الدساتير الجامدة مبينا ان الكثير من النواب ايضا يخشى الاقدام على تعديل مواد الدستور مخافة ان يفتح باب التعديل على مصارعية .

وتدارك عبدالصمد ان الدستور الحالي بشهادة الخبراء الدستوريين يعد دستور سابق لزمانه وكثير منا يسمى بثورات الربيع العربي كانت تطمح لتحقيق مكاسب بمستوى الدستور الكويتي مشددا على ان قيمة الدستور الحقيقية تستمد من تفعيل مواده وصلاحياته الرقابية والتشريعية

ومن جانبه اكد النائب فيصل الكندري ان الاحتفال بالذكرى الـ53 لتاسيس الدستور الكويتي هو الفخر في استمرار العمل والتمسك بمبادئ وقيم ومواد الدستور من جميع ابناء الكويت ومن القيادة الحكيمة على مدار نصف قرن مما يدل على ان الكويت كانت ولاتزال مؤمنة بالشراكة المجتمعية في اتخاذ القرار.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى الـ53 لإصدار دستور دولة الكويت ان التقلبات السياسية التي دارت حول البلاد ووجود جغرافية الدولة في محيط ملتهب سياسيا فإن ذلك لم يغير من ضرورة نهج البلاد الطريق الديمقراطي التي ارتضى به الحاكم والمحكوم منذ القدم ورسخ مبادئه حكام الدولة موضحا ان العمل الديمقراطي سيكون نبراسا للتقدم والتطور الذي تنشده البلاد.

وأكد الكندري ان الدستور منح الدولة مزيدا من التقدم وعزز الحريات ونادى بالمساواة والعدل حيث انطلق منذ العام 1962 ولايزال محلقا في سماء المجد والتقدم حيث خطت البلاد الخطوة الكبيرة في استكمال قيام المؤسسات الدستورية والحكومية والنهوض بالبلاد في شتى المجالات وبذل جهود حثيثة لتتطور الكويت وتواكب ركب التطور الذي تشهده الدول الاخرى.

ولفت الكندري ان الدستور ساهم بصورة مباشرة في تقوية العلاقات الكويتية الخليجية والعربية والدولية حيث ساهم في انشاء المؤسسات وقيامها بدخول الدولة في المنظومة الدولية بعد حصولها على الاستقلال وكان الدستور اساسا لتبوء الكويت مكانة عالية في حقوق الانسان والحريات.

وبين الكندري ان الدستور هو فكرة سياسية راقية في الانظمة السياسية ويعتبر بانه تعاقدي وراق حتى في الصراعات السياسية في العالم مثل الانقلابات ولكن الكويت من الدول الراقية التي تراضى اهلها مع السلطة السياسية على ايجاد الدستور.

وختم الكندري قائلا ان الاسلوب التعاقدي الذي اسس به الدستور اصبح سمة الكويتيين الى يومنا هذا رغم التأثيرات السياسية والصراعات وهذه هي روح التراضي.

اللجنة بينت أنها ستأخذ نتائج تقارير الجهاز حول الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته

عبد الصمد : «المراقبين الماليين» يحتاج إلى وجود آليات عمل واضحة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمتابعة دور جهاز المراقبين الماليين تنفيذا لخطة عمل اللجنة المتفق عليها لدور الانعقاد الحالي.

واستعرض الجهاز خطواته التنفيذية الخاصة بتطبيق قانونه المقر في دور الانعقاد السابق مبينا أنه قد تم الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية للقانون وجار اعتمادها وفق القنوات المبينة في القانون تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء.

وأكدت اللجنة على ضرورة وجود آليات عمل واضحة للجهاز للمرحلة المقبلة خاصة وأن هذا القانون لم يأت بنظام رقابي جديد إنما تم تفعليه وإعطاءه الاستقلالية اللازمة للحد من المخالفات المالية بشكل مسبق قبل الصرف المالي.

وبينت اللجنة أنها ستأخذ نتائج تقارير الجهاز حول الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته كأحد المؤشرات للموافقة من عدمه على أي ميزانية حكومية مستقبلا خاصة وأنها قد طبقت ذلك عمليا في دور الانعقاد السابق عندما استندت على نتائج تقارير ديوان المحاسبة حول الحسابات الختامية مما أسفر عن الموافقة بتعهد حكومي على 15 ميزانية كانت قد رفضتها اللجنة.

وأوضحت اللجنة أنه لابد أن يكون للجهاز دور ورأي حيال المراجعة التي تقوم بها وزارة المالية على قانون (قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها) الصادر في سنة 1978 إذ أن بعض مواد هذا القانون جامدة ويحاجة إلى مرونة كي لا تكون عقبة في عرقلة المشاريع الحكومية دون الإخلال بالمال العام وترشيده.

وأضافت اللجنة أنها تلاحظ تفاوت كفاءة الأنظمة المحاسبية بين الأجهزة الحكومية ولابد من تقليص الفجوات من خلال تكثيف الجانب الاستشاري والإرشادي الملقى على عاتق الجهاز كما نص عليه قانون إنشاءه.

أما فيما يخص تأهيل الكوادر البشرية والقوى العاملة فقد حرصت اللجنة على ضرورة وجود خطط توظيف وتدريب شاملة وواضحة وعلى أسس موضوعية شفافية وعادلة

خاصة وأن الجهاز الحكومي الخاضع لرقابة الجهاز حاليا بلغ 63 جهة حكومية بالإضافة إلى 18 لجنة وجهاز يتبعون مجلس الوزراء مما يكشف عن حجم الأعمال الرقابية الكبيرة التي سيواجهها الجهاز وضرورة تطوير كفاءات العاملين فيه باستمرار لمواكبة هذه التحديات بالتنسيق مع الجهات التعليمية لتكوين مخرجات التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل.

بالتشاور مع أعضاء اللجنة

اللغيصم : ملف التجنيس ومشاريع تتعلق بالانتخابات والسجون أولويات «الداخلية والدفاع»

سلطان اللغيصم

اعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية سلطان اللغيصم عن أولويات اللجنة في دور الانعقاد الحالي موضحا أنها تضم ملف التجنيس ومشاريع تتعلق بالانتخابات والسجون

وقال اللغيصم في تصريح للصحافيين حددنا بالتشاور مع أعضاء اللجنة الأولويات وتشمل الاقتراحات بقوانين المتعلقة بقانون الجنسية الكويتية وقانون ضباط الصف الجامعيين في وزارة الدفاع وقانون تنظيم الاجتماعات وقانون شؤون المختارين واضافة مناطق جديدة للدوائر الانتخابية وانشاء هيئة عامة وطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها وقانون تنظيم السجون واشراف النيابة عنها.

وذكر اللغيصم أن اللجنة ستضع آلية لمناقشة ملف التجنيس وستقوم بدعوة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح القضالة وذلك من أجل ايجاد حل لهذا الملف ومناقشة التقرير الذي أعده السيد القضالة وذكر أنه خارطة طريق لحل القضية .

موسى يحذر العلي من التعيينات «الباراشوتية» في منصب مدير عام هيئة الصناعة

ماجد موسى

حذر النائب ماجد موسى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي من التعيينات الباراشوتية في منصب مدير عام الهيئة العامة للصناعة

مؤكدا ان الوزير «كذب» على النواب بقوله انه لم يرشح أي احد وبعد اتصال رئيس مجلس الامة على الوزير اصر على «كذبة» معلنا للغائم انه لم يرشح احد لهذا المنصب واتضح فيما بعد ان الوزير قام بترشيح ٣ شخصيات لهذا المنصب.

واضاف موسى في تصريح صحفي هناك شخصيتان تم ترشيحهم من خارج الهيئة والثالث يشغل منصب نائب مدير عام في الهيئة وهو غير مستحق للمنصب وينبع تيار معين.

وطالب موسى وزير التجار باحترام شعور الموظفين ومن هم اصلح على تولي المنصب والابتعاد عن الطريقة «الباراشوتية» في المناصب القيادية التي تدمر الكفاءات الوطنية وسيكون لنا موقف مع الوزير.

واصل توجيه أسئلة للعبيدي عن تسرب الأمطار الى مستشفى الرازي

العازمي يسأل وزير الخارجية عن إجراءات «الصحة» في استقدام عمالة من الهند

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي اسئلة جديدة الى وزير الصحة د. علي العبيدي بخصوص توسعة مستشفى الرازي التي افتتحها سمو رئيس مجلس الوزراء في شهر اكتوبر الماضي .جاء فيها : يرجى افادتي بالاتي:

انتشرت مؤخرا صورا وفيديوهات لتسرب مياه الامطار الى المستشفى الرازي الجديد؟ هل هذا التسرب له علاقة باخطاء في تنفيذ المشروع وهل تم تشكيل لجنة تحقيق في الموضوع ؟ اذا كانت الاجابة بنعم ارجو تزويدي بتقرير لجنة التحقيق . ومن هم اعضاء اللجنة ؟

وكم مدة التاخير في تنفيذ مشروع توسعة مستشفى الرازي ؟ وكم غرامة اليوم الواحد؟ وكم قيمة الغرامة الكليه؟

و من هم اعضاء لجنة التسليم الابتدائي ؟ ارجو تزويدي بتقريرها، ومن هم اعضاء لجنة التسليم النهائي؟ ارجو تزويدي بتقريرها النهائي.

كما ارجو بتزويدي بجميع المخاطبات الصادره من الوزارة الى المقاول الرئيسي بعد تاريخ ٥/٥/ ٢٠١٥ (تاريخ الاستلام حسب العقد)والتي تنذر المقاول بتطبيق عقوبة الخصم نتيجة التاخير.

كما وجه العازمي سؤالا اخر الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، جاء فيه : قامت وزارة الصحه بالتعاقد مع شركة الخدمات العامة للاشراف على العماله الوافدة من مصر والاردن والهند مقابل رسوم ماليه بالامر المباشر لجميع هذه الدول التي تمثل نسبة عمالتها اكثر من ٥٠٪ . لذا يرجى افادتي وتزويدي بالاتي:

هل وافقت سفارة الكويت في الهند على ان تتولي شركة الخدمات العامه المرشحة من قبل وزارة الصحه الاشراف على فحص العماله الهنديه مقابل رسوم ماديه لصالح شركة الخدمات؟ ارجو تزويدي بجميع المخاطبات بين السفاره ووزارة الخارجيه في هذا الشان ؟

و هل ما قامت به وزارة الصحه منفردة هو خروج عن المنظومة الخليجية المتفق عليها بشان فحص العماله في الهند؟

وهل قدمت سفارة الكويت في الهند اي تقرير الى الخارجية حول اداء شركة الخدمات وقيمة الرسوم المفروضه على العماله وما هي توصياتها؟ الا تعتقد وزارة الخارجيه مدي خطورة هذا الوضع (وخاصة بعد ارسائه علي شركة واحدة بالامر المباشر)علي الامن الداخلي والصحي في الكويت؟